مَن وضع العبوة ... (تتمة ص1)

– الحريصون والعاقلون والمسؤولون مدعوون لقليل من العمق والهدوء في هذه اللحظة التي قد تكون بداية لمسار أمني خطير، بدأ بقانون العقوبات المالية التي تتخذ عنواناً أميركياً للحرب على حزب الله، وأن يكون شبيهاً بمسار افتتحه القرار الدولي 1559، والقطاع المصرفي ومصرف لبنان يشبهان الرئيس الراحل رفيق الحريري الذي وضع القرار 1559 في حضنه قنبلة موقوتة، كما فعل القانون المالي الأميركي مع مصرف لبنان والمصارف اللبنانية. فكما كان الرئيس الحريري حليفاً للغرب والنظام العربي، جاءه القرار 1559 لإرباك علاقته بسورية والمقاومة، التي بات الغرب والنظام العربي يرفضانها ويعتبرانها عبئاً على مشاريعهما في المنطقة ويدعوانه عبر القرار للاستقواء به وإعلان انحيازه لهما بوجه سورية والمقاومة، فإن قبل صار هو في واجهة الحرب وعليه تحمّل تبعاتها ونتائجها، ويومها كان العنوان وفقاً للقرار التمديد للرئيس إميل لحود وعليه رفض التمديد، ليخرج الغرب والعرب وهم يقولون نقف وراء اللبنانيين في رفض إملاءات السلاح الذي تمثله سورية وحزب الله، وليدفع الرئيس الحريري ثمن الحرب التي سيخوضونها من خلفه، وإن رفض كما حصل وتمسك بالعلاقة مع سورية والمقاومة، كما حدث بقبوله التمديد للرئيس إميل لحود، سيجعلونه هدفاً مكشوفاً بلا غطاء، تتقاذفه المخاطر والتهديدات، من إسرائيل إلى تنظيم القاعدة، ويسقط مضرجاً بدمائه، ويصير سهلاً توجيه الاتهام لسورية والمقاومة.

– مصرف لبنان والمصارف اللبنانية يشبهان الرئيس الحريري في الكثير، ويشبه وضعهما مع حزب الله اليوم، ومع القانون الأميركي وضع الرئيس الحريري مع القرار 1559 وسورية والمقاومة آنذاك. فالقرار الذي بدا حبراً على ورق بلا آلية لتنفيذه تبين أن الصراع الذي سينتج بسببه سيتكفل بتوليد دينامية تتناسل تدريجاً بشكل تصاعدي حتى تصير هي الآلية، وبدم الرئيس الحريري تخرج القوات السورية من لبنان وبدمه تشوّه وتشيطن صورة المقاومة، وبالرغم مما قيل عن أن عدم امتلاك حزب الله لحسابات مصرفية كسبب كاف لبقاء القانون الأميركي حبراً على ورق، فمما جرى منذ صدور القانون وما يجري مع هذه العبوة، يشيران إلى أن الأمر أشد خطورة بكثير، يستدعي العناية بما هو أعلى وأعمق بكثير، فمصرف لبنان والمصارف اللبنانية، يحرصان حكماً على أفضل العلاقات بالغرب، خصوصاً بأميركا بحكم طبيعة وتعقيدات وشروط العمل المصرفي، ويصلان حد الاستسلام والخضوع، وهما صورة لبنانية مرغوبة نحو الخارج، ويلقيان إعجاباً لبنانياً مشفوعاً بالرضى أو عدم الرضى، ويشكلان حجماً ومكانة وحساسية تضعهما في مكانة شبيهة بتلك التي كان يمثلها الرئيس الحريري، وأي تبدل وانزياح في هذا الحجم وتلك المكان أو استثارة تلك الحساسية تغير الكثير في لبنان، وهذا يعرفه وينتبه له مَن يحبونهما ومَن لا يرضيهما أداؤهما، تماماً كما كان الرئيس الحريري، وهما حالة زئبقية حساسة ولزجة وازنة تملأ فراغاً كبيراً للبنان داخلياً وخارجياً، إذا تركت احتلت كل الحيز المتاح وابتلعت كل شيء، وإذا ضغطت أكثر مما ينبغي يكون انفجارها مدوّياً ومؤذياً ومدمراً، ويعرف الغرب قواعد هذه اللعبة معها جيداً، ويعرف كيف يُهيّئ لها شروط الانكشاف وتركها عرضة للانفجار، وكيف يوظف انفجارها بتوجيه أصابع الاتهام، وتزخيم مفعولها إعلامياً وشعبياً وسياسياً، لينتقم من الخصم الذي ضاق به ذرعاً، والذي يمثله حزب الله.

– التفجير إنذار للبنانيين، لسياسييه وأمنييه ومصارفه ومصرف لبنان المركزي وحزب الله وإعلامييه ومواطنيه والجميع بلا استثناء، ليس فقط للتنبّه لخطورة الوقوع بالفخّ الصغير الذي يمثله التسرع بالاتهام، بل بالفخّ الأكبر الذي نعيش في قلبه، وقد يفاجئ كل يوم بجديد في مجال يزيد الأمور تعقيداً ويأخذنا في سياق لا نملك السيطرة عليه، نحو حرب تستهدف مصرف لبنان والقطاع المصرفي، يغذيانها بعبثية واستهتار عدم السيطرة على الإجراءات الخارجية، وعبادتها كنصٍّ مقدس، ويتصرّفان بإدارة ظهر لكل اعتبارات الروية والتفهّم والإنصات التي تحتاجها المرحلة، وهي الحرب التي تستهدف حزب الله المدعوّ لعدم التصرّف بثقة مبالغ بها تأسيساً على الثقة بأن حزب لا يوجه رصاصاً أو ناراً للداخل، ولن يكون بين اللبنانيين من يصدق الاتهامات التي يروّج لها أعداؤه، ويكتفي بذلك ببساطة الإيمان، دون الاستنفار لتشكيل شبكة حماية وطنية تهتم بالتعاون مع المخلصين في الدولة ومؤسساتها وقياداتها الأمينة والمالية والمصرفية والسياسية والإعلامية، تضع المخاطر المرتقبة وتحاول احتواءها بالحوار والتنسيق وحسن الإدارة، وترتقب الألغام وتسعى لتفكيكها والسيطرة عليها.

ناصر قنديل

الإنسان الفلسطيني ... (تتمة ص1)

كان نتنياهو يرتع سعيداً في أحلامه وأوهامه عندما أيقظه منها شابان فلسطينيان جامعيان هما ابنا العمّ محمد أحمد موسى مخامرة وخالد محمد موسى مخامرة من بلدة يطا جنوبي الخليل، بتنفيذهما عملية فدائية في قلب تل أبيب، على مقربة من مقرّ وزارة الدفاع والهيئة العامة لأركان الجيش الإسرائيلي، حصيلتها مقتل أربعة صهاينة وإصابة 17 آخرين بجروح.

نتنياهو توجّه فور عودته من موسكو إلى موقع العملية برفقة وزير الحرب الجديد ليبرمان ووزير الأمن الداخلي غلعاد اردان. المسؤولون الثلاثة أدلوا بتصريحات توعّدوا فيها الفلسطينيّين بالردّ بمنتهى الحزم والصرامة. تصريحاتهم شكّلت بواكير ردود الفعل من شتى الأوساط الصهيونية. بعضها كان مجرد تهديدات عالية النبرة وبعضها الآخر تضمّن أسئلة بالغة الحساسية والحيرة والخطورة، أهمّها:

- كيف نجح الفدائيان في الانتقال من منطقة جبل الخليل إلى قلب تل أبيب؟

- كيف تمكّنا من الحصول على أسلحة؟

- إذا كانا قد نجحا في تصنيع سلاح من نوع كارلو غوستاف، فهل سيكون في مقدورهما، مَع غيرهما، صنع صواريخ أشدّ فتكاً؟

- كيف تمكّنا من جمع معلومات استخبارية قبل تنفيذ الهجوم في مطعم ماكس برنار بمنطقة سارونا الواقعة مقابل «هكرياه»، حيث توجد وزارة الحرب وهيئة الأركان العامة؟

- صحيح أنهما قاما بالعملية بمفردهما، لكن ليس من المستبعَد أن يكون ثمة فرد أو أكثر أو جماعة تقف وراءهما، فهل في مقدور أجهزة الاستخبارات كشف هؤلاء؟

- إذا كانت ثمة جماعة تقف وراءهما، فهل تكون عملية تل أبيب مؤشراً إلى انتقال المقاومة الفلسطينية المسلحة من قطاع غزة إلى الضفة الغربية؟

- ما التداعيات السياسية لهذه العملية الفدائية البالغة الجرأة والإتقان؟ ما انعكاساتها على تركيبة الحكومة؟ وما التدابير الصارمة التي توعّد نتنياهو الفلسطينيين باعتمادها؟

التدابير العسكرية لم يتأخر الجيش وقوى الأمن الداخلي في اتخاذها: احتلال بلدة يطا وعزلها عن محيطها. اعتقال أقارب الفدائيّيْن ومباشرة عملية تحقيق شاملة. إلغاء مفعول أكثر من 80 ألف تصريح دخول للعمل في «إسرائيل». تكثيف الوجود العسكري والأمني في كلّ أنحاء الضفة الغربية حتى بدت وكأنّ إسرائيل أعادت احتلالها من جديد.

التدابير السياسية لم تتضح بعد. لكن تصريحات بعض الوزراء والحاخامين تؤشر إلى تداعيات واحتمالات بالغة الخطورة:

- وزراء وحاخامون طالبوا باحتلال المنطقة «ج» من الضفة الغربية وإعلان ضمّها إلى «إسرائيل» رسمياً.

- وزراء وحاخامون وسياسيون وإعلاميون دعوا إلى طرد عرب الضفة الغربية العاملين داخل «إسرائيل» أو المقيمين فيها إلى غير رجعة.

- آخرون أعلنوا وجوب التفكير جدّياً بترحيل فلسطينيّي 1948 الذين ما زالوا مقيمين في بيوتهم وأملاكهم داخل «إسرائيل»، رغم حرب الاحتلال والتهجير.

- ثبوت رسوخ الروح الوطنية والتعلق بالأرض والحقوق لدى الشعب الفلسطيني عموماً والشباب الفلسطيني خصوصاً، الأمر الذي ينبئ بمزيد من أعمال المقاومة في قابل الأيام.

- إخفاق أجهزة الاستخبارات كلها في الكشف المسبق عن العمليات الفدائية التي يقوم به الفلسطينيون، شبّاناً وشابات.

- ثبوت انطواء بعض العمليات على تقنيات معقدة الأمر الذي يدلّ على وجود كفاءات علمية محترفة داخل الجسم الفلسطيني سينعكس بالضرورة إيجاباً على تصنيع سلاح متطوّر في الحاضر والمستقبل.

كل هذه التداعيات والاحتمالات مهمة وخطيرة. لكن الأهمّ منها، في رأي كثيرين، معانيها ودلالاتها في الجانب الفلسطيني وفي الجانب العربي والإسلامي. فقد بات واضحاً أنّ لدى شعب فلسطين في الوطن المحتل كما في الشتات وعياً عميقاً بأبعاد القضية الفلسطينية واستحقاقاتها، وبالتحديات التي تواجهها، وبالعوامل والظروف التي أدّت إلى انحسار مركزيتها في حياة العرب والمسلمين، وبالتالي ازدياد جهود «إسرائيل»، قيادات ومستوطنين، لاستكمال أغراض المشروع الصهيوني الاستيطاني الإقتلاعي، ونشوء قضايا «مركزية» أخرى في المنطقة تبعاً لتفاقم الهجمات والضغوط التي تستهدف أقطاراً عربية ذات تأثيرات استراتيجية عميقة على فلسطين، شعباً وقضية، كسورية ولبنان والعراق ومصر.

القضية «المركزية» المستجدّة الأكثر خطورة وتهديداً للقضية المركزية الأمّ، فلسطين، هي إيران من حيث سعي «إسرائيل» مع بعض دول المنطقة إلى جعلها الخطر الأول الذي يتهدّد الجميع.

لئن كانت القوى الوطنية الحيّة بين الفلسطينيين والعرب تعي خطورة التحدّي الماثل وانعكاساته على مركزية قضية فلسطين في الحياة العربية والإسلامية، إلاّ أنّ الشباب الفلسطيني يبدو الأكثر وعياً وفعالية في مجال المواجهة. فالفلسطينيون، شبّاناً وشابات، بادروا، إفرادياً، إلى مواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بأجسادهم العارية وبما تيسّر لهم من أدوات المطبخ وأعمالهم اليدوية وضربوا بها وأصابوا الجنود والشرطة والمستوطنين، وأطلقوا ظاهرة مقاومة فريدة في عالم العرب عمادها الإنسان الفرد القادر على الإبداع والفعل بفضل الوعي والتصميم وتكنولوجيا السلاح وثورة الاتصالات والانترنت المتطوّرة.

أجل، بادر الإنسان الفرد الفلسطيني، ذاتياً، إلى العمل والمقاومة ضدّ الصهاينة، أفراداً ومؤسسات، ما يؤدّي إلى إبقاء القضية حيّة، بل إلى إحياء مركزيتها في ضمائر الفلسطينيين أولاً والعرب والعالم تالياً.

هذه الظاهرة ذات الفرادة الثورية ستتحوّل بالضرورة ظاهرةً جماعية، وستنتقل عدواها إلى فصائل المقاومة الفلسطينية الهاجعة والأخرى المتربّصة وإلى مثيلاتها في عالم العرب ما يحمل الشباب عموماً وشباب فلسطين، خصوصاً على ابتداع صيغة جماعية للمقاومة أكثر تخطيطاً ومراساً ونَفَساً طويلاً وعزيمةً وفعالية.

د. عصام نعمان

مصادر فرنسية ... (تتمة ص1)

المصادر الفرنسية أكدت أيضاً في حديثها مع «البناء» أنّ لجنة الاستقصاء الأميركية المتواجدة في لبنان حالياً، تتابع أيضاً بيانات اللبنانيين لدى شركات التأمين اللبنانية والأجنبية العاملة في لبنان.

وكانت وزارة المالية الأميركية في سياق حربها المصرفية على حزب الله، والتي تشنّها منذ عقدين في أميركا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا قد انتقلت بعملها هذه المرة إلى لبنان عبر الضغط على البنك المركزي اللبناني ومن خلفه المصارف اللبنانية، وقد بدأت المصارف المذكورة عملية إغلاق وتصفية لحسابات تابعة لأشخاص مقرّبين من حزب الله وآخرين غير مقرّبين وليس لهم علاقة سوى انتمائهم لمناطق تعتبر موالية لحزب الله أو حتى بسبب علاقة قربى عائلية.

باريس - نضال حمادة

الأسعد: لمؤتمر عام يواجه الهجمة الشرسة على المقاومة

استغرب الأمين العام لـ «التيار الأسعدي» المحامي معن الأسعد في تصريح التهويل والصخب السياسي والنقدي في موضوع العقوبات الأميركية على المصارف حول حسابات مالية لمؤسسات وأشخاص داعمين للمقاومة من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أو غيره»، معتبراً أن «المشكلة في الأساس ليست مع سلامة والمصارف فقط بل في مَن شرّع هذا القانون الذي تجاوز النقد والتسليف والسرية المصرفية».

وتحدّث عن «الآلية التي اعتمدها مجلس النواب لإمرار هذا القانون مع أنه عاجز عن الاجتماع لانتخاب رئيس للجمهورية وإقرار المشاريع التي تسهل أمور الناس»، معتبراً أن «المشكلة بدأت مع اجتماع المجلس وهو وحده يتحمل المسؤولية لأنه دعا إليه طبق الآلية التي أقرت القانون المجحف».

وشدّد على أن «العقوبات المصرفية الأميركية هي استمرار للحرب على المقاومة وبيئتها الحاضنة وهي واضحة ومؤذية في آن وسبقتها حرب إعلامية استهدفت «المنار» وهي هجمة على كل داعم للمقاومة أو حتى مَن لا يعارضها وأصبح مستهدفاً وعرضة للعقوبات وصولاً إلى بداية طرد اللبنانيين من الخارج وستكون لها آثار مدمرة وكارثية على لبنان عموماً وعلى البيئة الحاضنة للمقاومة بشكل خاص»، ودعا فريق المقاومة «إلى لقاء عام للأحزاب والفاعليات والنخب الاقتصادية والسياسية والإعلامية التي تؤمن بالعروبة والمقاومة وإعلان حال طوارئ دائمة لمواجهة الهجمة الشرسة التي تتعرض لها ويدفع ثمنها الفقير الحاضن للمقاومة».

وتوقع «إشعال الساحات العربية في المرحلة المقبلة وسيكون التفجير الواسع في سورية وعلى جبهتي حلب والرقة والارتدادات ستكون كارثية، وقد لا ينجو منها لبنان الذي أدى كشف الخلايا الإرهابية إلى معرفة حجم الهجمة الإرهابية التكفيرية على لبنان والأجندة المعدة لعملياتها التفجيرية».

واستنكر «التفجيرات الإرهابية في منطقة السيدة زينب في دمشق»، معتبراً أنها «تأتي بأمر عمليات صهيوني مشبوه ومخطط لفتنة سنيّة شيعية ثم تجاوزها وإفشالها لكل الفتن».

بيار فتوش: نمارس أعمالنا بموجب تراخيص قانونية

وضح المكتب الإعلامي لبيار فتوش، موضوع الشكوى المقدمة ضد ثلاثة أشخاص من بلدة عين دارة، وقال في بيان «مرة جديدة ينظّم البعض من أهالي بلدة عين دارة تحركاً احتجاجياً أمام مخفر ضهر البيدر، بعد استدعاء ثلاثة من أبناء البلدة للتحقيق معهم في الشكوى المقدمة ضدهم من السيد بيار فتوش ...»، كما أوردت وسائل الإعلام. وترافق ذلك مع بيان صادر عن بعض أعضاء مجلس بلدية عين دارة يتحدث عن «مخالفات الفتوش في جمهورية الكسارات لا سيما المرسوم رقم 8803/2003 الذي ينتهكه الفتوش وغير الفتوش يومياً...»

أضاف فتوش: «إننا نأسف لهذا الكلام الصادر عن مجلس بلدي منتخَب حديثاً، كلام لا يعتمد أصول اللياقة في الاعتراض والتخاطب فيلجأ إلى التهكم المبتذل ويستعمل بعض مؤيديه وأنصاره تعابير سوقية على وسائل التواصل الاجتماعي.

فنحن لم نلجأ إلى القضاء إلا بعد الأخبار المفبركة والكاذبة التي كنّا عرضة لها، خصوصاً في موضوع الاقتحام المزعوم لبلدية عين دارة، وبعد الإساءات المتعمدة والتطاول على الكرامات، وننتظر من القضاء أن ينصف كل صاحب حق مشروع. فالتحقيق الذي يتم مع بعض المتهمين تطبيقاً للقوانين لا يحتاج إلى وصاية وتوجيهات من بعض الغوغائيين، وعلى الجميع، بلدية وأفراداً، احترام الأنظمة النافذة وانتظار نهاية التحقيقات التي تجري بكل شفافية ووضوح.

ونؤكد أننا نلتزم في كل استثماراتنا ونشاطاتنا بالقوانين والأنظمة اللبنانية المرعية الإجراء، ونمارس أعمالنا بموجب تراخيص قانونية صادرة عن الوزارات والجهات الرسمية المختصة، متمنين على وسائل الإعلام الكريمة عدم الانحياز ونقل الوقائع بدقة وموضوعية بعيداً عن الإساءة والتجريح».

إضاءة فانوس رمضاني كبير في جديدة مرجعيون

إضاءة فانوس رمضان في جديدة مرجعيون

جديدة مرجعيون - رانيا العشي

بمناسبة شهر رمضان، أُضيء فانوس رمضاني كبير عند مدخل بلدة جديدة مرجعيون الشمالي مواجه لكنيسة البلدة، تجسيداً للعيش الواحد والالفة والمحبة التي تجمع بين أبناء مرجعيون. وقد زيّن الفانوس بالأضواء الملوّنة ما أضفى جواً من الفرح والسرور في نفوس الأهالي.

وأُضيء الفانوس الرمضاني، الذي جاوز ارتفاعه العشرة أمتار وبقطر ثمانية أمتار، ويعتبر الأكبر في منطقتي مرجعيون وحاصبيا، بحضور ممثلين عن البلدية، كاهن رعية القديس جاورجيوس للروم الارثوذكس الاب فيليب العقلة، رئيس جمعية الكشاف المسلم – مفوضية حاصبيا ومرجعيون – فوج عيسى بن مريم الشيخ حسين النادر، وفاعاليات وحشد من أهالي البلدة.

وتحدث بالمناسبة، الشيخ حسين النادر، معتبرا انّ هذه المبادرة رسالة تؤكد على العيش الواحد في هذه المنطقة بكلّ أطيافها وتنوّعها».

بدوره الأب فيليب العقلة، اعتبر «انّ أهالي البلدة يعتبرون انّ كلّ فرد من البلدة يشكل عائلة روحية واحدة، وانّ هذا الشهر هو شهر الخير والرحمة والبركة».

واشنطن لحسم سرت ... (تتمة ص1)

مع المرشحة كلينتون، يضمن مشاركة الشرائح المستنكفة والتي يمكن أن تستنكف، خصوصاً تلك التي استنهضها ترشيح برني ساندرز وقد تنكفئ بتثبيت ترشيح كلينتون، وما قد يعنيه ذلك من سعي لتسمية ساندرز نائباً للرئيس ضمن صفقة تتضمّن تعديلات جوهرية في برنامج تعهّدات كلينتون الداخلية والخارجية تلبّي الحدّ الأدنى من الشروط التي يضعها ساندرز لقبول الترشيح للمنصب، وبالتوازي تقترح النخب الحزبية على الرئيس أوباما التسريع بخطط الحرب على داعش ليحسم الصيف مصير سرت ومحيطها في ليبيا والفلوجة في العراق والرقة في سوريا، وهو ما تبدو أنّ آلياته تشتغل وبسرعة، بينما تبدو الرسالة قد وصلت لتنظيم داعش الذي بادر للضرب بقسوة في الداخل الأميركي عبر التفجير الذي استهدف الملهى الليلي في أورلاندو بولاية فلوريدا، بما يراه المتابعون العسكريون والأمنيون في واشنطن بوابة تصاعد في هذا السجال، المزيد من التقدم خارج أميركا في الحرب على داعش يلاقي المزيد من الضربات المتوقعة في الداخل الأميركي.

وفي قلب الحرب هذه تبدو سورية نحو المزيد من التصعيد في الحربين المفتوحتين على جبهتي الرقة وحلب وأريافها، ويبدو التورّط التركي في جبهة حلب متصاعداً، فيما التقدّم الذي يحققه الجيش السوري وحلفاؤه إلى تصاعد مع توقعات جبهات حلب وإدلب للأسبوع المقبل، وفيما اليمن ينتظر إعلان المبعوث الأممي عن الخطة التي قال إنها حظيت ضمناً بقبول الأطراف، تبدو المسارات السياسية معطلة في جنيف الخاص بسورية.

المسارات الأمنية الطاغية تبدو قد اتخذت من لبنان ساحة لها بعد طول هدوء، مع التفجير الذي استهدف بنك لبنان والمهجر في العاصمة بيروت، في إشارة قرأت عبرها المصادر الأمنية المتابعة إعلاناً عن رفع الغطاء الدولي عن الأمن في لبنان، وفتحه على الاحتمالات كلها، بتوظيف شحنة الغضب على التفجيرات لمحاصرة حزب الله بين فكّي كماشة، إما الانصياع للعقوبات الأميركية بفظاظتها وتوحشها ضدّ بيئته الحاضنة، والسعي لفكفكتها من حوله، أو الدخول في مسار تخريبي يصبّ الماء في طاحونة تصعيد الاتهام لحزب الله بالتورّط بالإرهاب.

لبنان يدخل مرحلة جديدة

دخل لبنان مرحلة جديدة عنوانها محاذير أمنية كبرى قد تمسّ حالة التماسك والاستقرار التي يعيشها البلد وتشارك فيها أجهزة مخابرات ودول غربية وإقليمية على المكشوف ووضع أولوية مختلفة تؤسس للمناخ الخطير الذي أعدت له بيروت ولبنان في الفترة المقبلة، والذي جعل السفارتين الفرنسية والكندية تطلبان من رعاياهما عدم الحضور إلى بيروت. عنوان تفجير فردان الذي وقع بالقرب من بنك لبنان والمهجر في فردان امس، «كاد المريب أن يقول خذوني»، مؤامرة كبيرة قرّرت أن تتسلل إلى قلب السجال الإعلامي بين حزب الله والمصارف والحاكمية لتحدث فتنة كبيرة مشابهة لعمليات الاغتيال التي كانت ترتكب ويتهم بها حزب الله بعد ساعات. لقد قرّر طرف من خلال تفجير يوم أمس، أن يستغلّ المناخ المحتقن والسجال الإعلامي على خلفية العقوبات والمصارف وحاكمية مصرف لبنان وأن يتسلل في ليل ليدخل داخل هذا السجال، موقعاً فتنة هدفها حرف الأنظار عن هزيمة تيار المستقبل بالانتخابات البلدية، وإنقاذ الرئيس سعد الحريري من حالة التخبط والتداعي التي يعيشها ما بعد الانتخابات والتركيز الإعلامي على التداعيات التي لها علاقة بشقيقه بهاء الحريري أو بتياره وبفريقه السياسي، وبالسفير السعودي وبالوزير أشرف ريفي، ووضع أولوية مختلفة تقوم على شد العصب وإعادة تصويب اتجاه الأحداث، مسح الانتخابات البلدية ونتائجها من الإعلام، وإعادة المواجهة مع حزب الله ووضعه في قلب المشهد.

انفجار الرسائل

وإذا كان الانفجار أحدث أضراراً في السيارات القريبة من موقعه وفي مبنى بنك لبنان والمهجر، من دون أن ينجم عنه سوى إصابات طفيفة تمّ نقلها إلى مستشفى الجامعة الأميركية ببيروت، أكدت مصادر مطلعة لـ «البناء» «أنه انطلاقاً من طبيعة ومكانة التفجير الذي وقع في فردان، يمكن لهذا التفجير أن يصنف في خانة الانفجارات الرسائل وليس الانفجارات التدميرية.

وأشارت المصادر إلى أن انفجار عبوة بحجم بين 10 و15 كلغ من TNT نفّذ في وقت الإفطار، حيث الطرقات تكاد تكون خالية من المارة، وفي شارع فرعي وجانبي، يشير إلى أن الفاعل واحد من ثلاثة احتمالات إما أنه غير محترف أو أنه غير طليق الحركة بسبب التدابير الأمنية المتخذة أو أنه يكتفي بتوجيه الرسائل التحذيرية.

ورجحت المصادر احتمال الرسائل التحذيرية التي من المحتمل أن تكون موجهة للبنان عموماً أن التهديدات التي أطلقتها المجموعات الإرهابية وضعت موضع التنفيذ، أو لوزارة الداخلية بسبب مواقفها الأخيرة، أو للاصطياد في الماء العكر لإثارة اللغط حول علاقة حزب الله بالمصارف والحاكمية، خاصة بنك لبنان والمهجر.

عصف إعلامي تفجيري

ولفتت المصادر إلى أن الرسائل التحذيرية تؤكد أن الخلايا النائمة لا تتحرّك بشكل عبثي، وهي تبقى بكل الأحوال الجيش السري للمنظومة الإقليمية والغربية التي تستثمر في الإرهاب»، معتبرة أن هذا التفجير يأتي في سلسلة التحريض على حزب الله لا سيما بعد المواقف التي ركزت على استهداف بنك لبنان والمهجر نظراً لدور الأخير الكيدي في تطبيق القرارات الأميركية»، مشددة على أن الطريقة التي أديرت بها ردة الفعل الإعلامية ما بعد التفجير شكلت عصفاً تفجيرياً أخطر بكثير من العصف الذي أحدثه التفجير بحد ذاته وكأن هناك منظومة متكاملة كانت تنتظر دقائق ما بعد التفجير (أم تي في وال بي سي والمستقبل) لترتكب ما ارتكبته من تحريض وإشعال للفتنة.

وأشار وزير الداخلية نهاد المشنوق من مكان التفجير إلى أن الانفجار يأتي هذه المرة «خارج عن إطار الانفجارات التقليدية»، وأن القنبلة وضعت في حقيبة بجانب جدار مكتب بنك لبنان والمهجر، نافياً وقوع إصابات «إنما بعض حالات الإغماء»، كما زار موقع التفجير مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص الذي كشف أن العبوة كانت موضوعة في حوض أزهار خارج مصرف لبنان والمهجر، وقدّر زنتها بين 10 و15 كلغ من المواد المتفجّرة. وأعلن وزير التربية الياس بو صعب من مكان التفجير عن استبدال مدرسة رينيه معوض المتضرّرة بالانفجار بثانوية شكيب أرسلان لاستكمال إجراء الامتحانات الرسمية اليوم.

ورفض رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك لبنان والمهجر سعد الأزهري، توجيه الاتهام بالانفجار الذي استهدف فرع المصرف في منطقة فردان إلى أي جهة، وطالب بانتظار التحقيقات وعدم الشروع بالاستنتاجات المسبقة. ودعا رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط، في سلسلة تغريدات عبر «تويتر»، ومن موقعه «كمراقب كوني لست من أصحاب الاختصاص في المواضيع المصرفية والنقدية»، إلى «الخروج من هذا السجال العلني في الصحف والإعلام، والكف عن التهجّم على حاكم المصرف المركزي، لأن المواجهة اليوم تستهدف حزب الله وجمهوره ولبنان، نعم كل لبنان، وهي ليست مواجهة بالصواريخ أو الدبابات أو الطائرات أو غيرها من الأسلحة يتقن المجاهدون في المقاومة التعاطي معها ودحرها، كما فعلوا في كل الجولات السابقة من أيام الاحتلال إلى 2006».

وأضاف أن «المواجهة اليوم هي في كيفية التخفيف، بالقدر الممكن، أضرار العقوبات والتعاطي بذكاء للحفاظ على القطاع المصرفي. لذا فليشكل فريق أخصائي بعيداً عن الأنظار والهيجان الإعلامي لدراسة الموضوع ومعاونة رياض سلامة، لدرء الأخطار عن لبنان، أي تهييج إعلامي قد يجعل أي مصرف أميركي كبير أو متوسط الحجم يطيح بكل لبنان. ليس اليوم مسموحاً بأي خطأ في هذا المجال، ونحن يبدو (أننا) قادمون على المزيد من الصعوبات الاقتصادية».

وختم بالقول: «وسط هذا الجدل البيزنطي السخيف حول انتخاب رئيس أولاً، أو قانون انتخاب أولاً، ووسط غياب كامل لأي مقاربة جدية إنقاذية، هذه بعض الانطباعات الاحترازية وسط الفوضى العالمية السائدة والعقم المتزايد محلياً».

وقال الرئيس سعد الحريري خلال رعايته حفل الإفطار السنوي الذي أقامه قطاع المهن الحرة في تيار «المستقبل» في مجمع بيال: «إن معركتنا مع الإرهاب والتفجير وعمليات القتل والاغتيال والرسائل المباشرة وغير المباشرة طويلة، وهي معركتنا نحن، وستكمل، ولبنان سينتصر في نهاية المطاف، وكل أنواع الإرهاب لن تخيف اللبنانيين، وجميعنا سنكون في مواجهته ولبنان سينتصر في النهاية».

إلى ذلك، بعد التفجير الإرهابي الذي ضرب فردان تداول ناشطون صورة لوثيقة أمنية تتحدّث عن معلومات عن تخطيط جبهة النصرة الإرهابية للقيام بأعمال إرهابية وذلك عبر استهداف شارع الحمرا في بيروت.

صفقة المطامر

إلى ذلك، منع لهيب الحريق الذي يغلّف الاستحقاقات الداخلية المطروحة على بساط البحث التوافق بين المكوّنات السياسية لا سيما على مستوى الملف الرئاسي وقانون الانتخاب والخوف أن يتمدّد إلى الحكومة المترهّلة قبل اتفاق الأفرقاء في طاولة الحوار على «سلة متكاملة» تنقذ البلد قبل فوات الأوان. ولأن الحرائق باتت نتاجاً طبيعياً لتدهور الأحوال السياسية في البلاد، شهدت مدينة جعيتا حريقاً هائلاً في المنطقة العقارية الفاصلة بين جبل لبنان والمتن في منطقة حرجية كثيفة جنوب شرق المغارة السياحية، حيث يمرّ في جزء من هذا الحرج «تلفريك جعيتا» الذي تمّ توقيفه فوراً. ولما كان لبنان على موعد مع الحرائق الطبيعية أو المفتعلة بات معروفاً أنه يبدأ في منتصف أيار ويستمر حتى نهاية الصيف، وأن هذا الأمر يتطلّب أن تكون وزارتا البيئة والزراعة على أهبّة الاستعداد لأي طارئ، يبدو أن السبب الرئيسي وراء تكرار حوادث الحرائق في لبنان وتآكل الغابات هو الإهمال والاستهتار من قبل الجهات المسؤولة التي تسرّع تحويل غابات لبنان صحراء وبحر لبنان مكباً للنفايات. فخطة الحكومة تقوم على طمر الشاطئ اللبناني من الجديدة إلى مرفأ بيروت بالنفايات غير المفرزة التي لن تتم معالجتها.

وأشارت مصادر مطلعة على ملف النفايات لـ «البناء» إلى أن «الدليل على وجود صفقة ما في موضوع المطامر هو أن لا أحد يتحدث بموضوع الكنس والفرز والمعالجة حتى الآن في كل مواقع المطامر ما يدل على أن عملية طمر عشوائية سوف تحدث في هذه المطامر».

وأكدت المصادر أن «عملية الطمر العشوائية ستبدأ عندما يتم الانتهاء من حفر الخلايا التي ستطمر فيها النفايات والأحواض البحرية»، وتساءلت: ما هي المواصفات التقنية لخلايا الطمر التي تم اعتمادها على شاطئ البحر في ظل غياب أي تقنية علمية ملحوظة في الأعمال التي تجري حتى الآن». وتخوّفت المصادر من جريمة بيئية ومالية ستحدث في موضوع المطامر الذي سيكون البحر موقعها الحقيقي.

وزار رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون في دارته في الرابية، وأطلعه على خريطة مشروع ردم النفايات على طول ساحل جبل لبنان، مستغرباً عدم رفض إقرار المشروع من قبل وزراء التيار وتعطيله إلى جانب وزراء الكتائب، رغم اعتراضهم القوي عليه، لأن أي قرار يعترض عليه مكوّنان ممكن تعطيله. وللغاية يجول الجميل على القيادات السياسية والروحية المعنية على أن يزور بكركي في الساعات القليلة المقبلة.

الكتائب: تصحيح الخطة أو الاستقالة

وتؤكد مصادر وزارية كتائبية لـ «البناء» أن حزب الكتائب اعترض على الخطة عندما نوقشت وتمّت الموافقة عليها، لكن النفايات يومذاك كانت في الطرقات لم يكن بإمكاننا أن نعترض لتجميد المشروع، لأن فتح مطمر الناعمة كان مرتبطاً بفتح مطمري الكوستبرافا وبرج حمود. اليوم بات الوضع مريحاً، النفايات لم تعد مكدسة على الطرقات، ويمكننا أن نستفيد من هذا الوضع المريح لتصحيح الخطة». ولفتت المصادر إلى أن حزب الكتائب لا يطالب بأمور سياسية تخص حزب الكتائب، إنما نطالب بمطلب عام يقرره الخبراء والتقنيون. وإذ شددت المصادر على أننا «لن نسمح أن يكون الساحل الشرقي للمتن مكباً للنفايات»، أعلنت أن «اجتماع المكتب السياسي للكتائب اليوم سيحدد كيفية التعاطي مع هذا الملف في جلسات مجلس الوزراء المقبلة»، مشيرة إلى أن استقالتنا ليست مطروحة، لكنها قد تطرح».

تساءل رئيس «الحزب الديمقراطي اللبناني» النائب طلال ارسلان، عن مكان فرز النفايات ومعالجتها، قائلاً عبر «تويتر»: «الهيئة ممنوع نسأل مجلس الإنماء والإعمار أن يقول للشعب اللبناني أين يتم فرز ومعالجة النفايات قبل طمرها؟ هذا السؤال يمسّ بكرامة الحرامية». وأكد مستشار أرسلان سليم حماده لـ «البناء» «أن موقف الحزب الديمقراطي مبدئي لجهة رفض مطمر الكوستبرافا جملة وتفصيلاً، إن لناحية الشكل أو المضمون، ففي الشكل، هناك تزوير واضح لقرار مجلس الوزراء، فبلدية بيروت لم تتقدم بطلب خطي للموافقة على إنشاء المطمر كما هو مدرَج في خطة النفايات التي أقرت في مجلس الوزراء، أما مضموناً فحتى الآن لم يتم إنشاء لجنة تحت وصاية وزارة الداخلية والتي تضمّ مراقبين عن المؤسسات اللبنانية والمنظمات الدولية لمراقبة الأعمال في المطامر»، مضيفاً: «الأمران لم يتحققا ما يعني أن مجلس الوزراء والمؤسسات التابعة له كمجلس الإنماء والإعمار ليس بوارد الرقابة على الأعمال التي تجري في المواقع المحددة للمطامر ما يعني أن تلفيقة ما يُصار إلى اعتمادها، كما عودتنا الدولة دائماً. وهذا برهان جديد على موقفنا الذي لم يتقبّله البعض في الفترة السابقة بأن لا ثقة لدينا بالدولة».

وشدّد حماده على أن «الوزير أرسلان ما زال على موقفه الأساسي والمبدئي في ضرورة العودة إلى أهل الشويفات، وبالتالي عدم إعطاء أي شرعية لإقامة المطمر مع الحفاظ على المعايير التي تضمن الأمن والاستقرار في الجبل ولكن لا شرعية للمطمر لا من قري